

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

Environmental Justice Between Constitutional Obligations and Judicial Applications

♦ عيسى علي

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيارت / الجزائر

مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي

ali.aissa@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/07/06

تاريخ القبول: 2025/06/10

تاريخ الإرسال: 2025/03/14

الملخص:

تتضمن العديد من الدساتير الوطنية نصوصاً تهدف إلى حماية الحقوق البيئية للإنسان والمصالح المرتبطة بالبيئة. وقد بادرت غالبية دول العالم، استناداً إلى مخرجات إعلان ستوكهولم، إلى تعديل دساتيرها بما يضمن تكريس الحماية الدستورية للبيئة وضمان حق الإنسان في العيش في بيئة صحية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحماية الدستورية للبيئة قد تتجسد في صور وأشكال متعددة، فمنها ما يتمتع بقابلية التنفيذ المباشر، ومنها ما يستلزم تدخل جهات فاعلة وآليات مؤسسية لتجاوز العقبات التي تعترض تنفيذها، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات الدولة في تكريس وحماية الحقوق البيئية. ويظل نطاق هذه الحماية متأثراً بالأيديولوجية الدستورية للدولة، ومبادئها العامة، ونظامها التشريعي، فضلاً عن دور مؤسساتها القضائية في ضمان التطبيق الفعّال لهذه النصوص.

الكلمات المفتاحية: العدالة البيئية، التمكين القضائي، الاعتراف الدستوري، الأداء البيئي

Abstract:

Many national constitutions include provisions aimed at protecting human environmental rights and interests related to the environment. Based on the outcomes of the Stockholm Declaration, the majority of countries worldwide have amended their constitutions to enshrine constitutional

protection for the environment and to guarantee the right of individuals to live in a healthy environment.

It is worth noting that constitutional protection of the environment may take various forms. Some provisions are directly enforceable, while others require the intervention of relevant actors and institutional mechanisms to overcome obstacles to their implementation, particularly concerning the state's obligations to uphold and safeguard environmental rights. The scope of such protection remains influenced by the constitutional ideology of the state, its general principles, legislative framework, and the role of judicial institutions in ensuring the effective application of these provisions

Keywords: Environmental Justice,. Judicial empowerment, constitutional recognition, Environmental performance.

مقدمة:

إن الحماية الدستورية للبيئة قد تتجسد في صور وأشكال متعددة، فمنها ما يتمتع بقابلية التنفيذ المباشر، ومنها ما يستوجب تدخل جهات فاعلة وأطراف مختصة لتجاوز العقبات المرتبطة بتنفيذه، لا سيما فيما يتعلق بالتزامات الدولة في تكريس وحماية الحقوق البيئية. ويتوقف مدى فاعلية هذه الحماية على الأيديولوجية الدستورية للدولة، ومبادئها العامة، وإطارها التشريعي، ومدى التزام مؤسساتها وأجهزتها الرسمية بتعزيز هذه الحقوق، خاصة فيما يتعلق بضمان الحق في بيئة صحية وآمنة وسلمية، باعتباره ركيزة أساسية لضمان الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، فضلاً عن ارتباطه الوثيق بحقوق أخرى، مثل الحق في الصحة.

غير أن الواقع العملي قد يكشف عن تقاعس بعض أجهزة الدولة عن أداء مهامها والتزاماتها القانونية، أو قد يظهر تجاوزات من قبل الأفراد فيما يتعلق باحترام الدستور والتشريعات التي تكفل هذه الحقوق، سواء كان ذلك عن قصد، أو جهل، أو من خلال تعسف في استعمال الحق أو السلطة. وقد أدى ذلك إلى جعل اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية ضرورة لا بد منها، وهو ما أكدته الصكوك الدولية، والديساتير، والتشريعات الوطنية.

ولما كان للاجتهاد القضائي دور محوري في تحقيق العدالة بوجه عام، فإن للقاضي، عند النظر في المسائل البيئية، صلاحية الاجتهاد لإيجاد حلول قضائية تكفل حماية الحقوق الدستورية، وعلى رأسها الحق في بيئة سليمة. ويكتسب هذا الاجتهاد أهمية خاصة حينما يسهم في تكريس المبادئ الدستورية الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما يضمن التوازن بين حقوق الأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال القادمة في بيئة آمنة ومستدامة.

إذا كان الفقه القانوني متفقاً على أن الوثيقة الدستورية تمثل النص الأعلى والأسمي في دولة القانون، بحيث تلتزم بها جميع مكونات المجتمع، سواء المؤسسات أو الأفراد، فإن المبادئ التي تتضمنها تكسب طابع الإلزام

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

المطلق، دون إمكانية تجاوزها أو تطبيقها بشكل انتقائي. وعليه، فإن الحقوق المكرسة في الدستور، وبحكم سمو قواعده، تحظى بالحماية القانونية اللازمة التي تحول دون أي انتهاك محتمل لها، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات.

وفيما يتعلق بدسترة الحق في بيئة سليمة، وبالنظر إلى تصنيفه الدولي ضمن حقوق الجيل الثالث، أو ما يعرف بحقوق التضامن، فإن التزامات الدولة في هذا الشأن لا تقتصر بالضرورة على تكريسه صراحة في نصوصها الدستورية، بل يكفي أن تُقر بسمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها على القوانين الوطنية، بما يلزم القاضي بالرجوع إليها عند الفصل في النزاعات ذات الصلة. ومع ذلك، فقد حرصت غالبية الدول على إدراج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق البيئية، ضمن دساتيرها، تعزيزاً للضمانات القانونية اللازمة لحمايتها وتنفيذها على المستوى الوطني.

الامر الذي يثير الإشكالية التالية: ما الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء البيئي في تعزيز الحماية الدستورية للحقوق البيئية؟

هذا ما سنتناوله هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين

المبحث الأول: تأثيرات الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية

المبحث الثاني: مستلزمات التمكين القضائي من الحق الدستوري في بيئة صحية

1- المبحث الأول: تأثيرات الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية

ان البحث في أثر دسترة الحق في بيئة سليمة من عدمه وانعكاساته على تفعيل و حماية هذا الحق يظهر من خلال التوقف على النقاط التالية

1.1- المطلب الأول : الآثار المترتبة على عدم دسترة الحق في البيئة

عرضت الدول التي لم تقر الحق في البيئة ضمن دساتيرها لانتقادات حادة من قبل الناشطين في مجال حماية البيئة. وفي مواجهة هذه الانتقادات، قدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تبريراتهما لعدم تكريس حق دستوري في بيئة صحية ومتوازنة، سواء في الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة أو في ميثاق الحقوق بالنسبة لكندا. وتعود مبررات الولايات المتحدة في هذا الشأن إلى الاختلافات المذهبية والمنهجية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تقوم على التمييز التقليدي بين الحقوق المرتبطة بالحرية والحقوق الاجتماعية. حيث تميل الفيدرالية الكلاسيكية في كثير من الأحيان إلى الإصرار على ضمان الحقوق المرتبطة بالحرية، بينما تستبعد الطابع الحقوقي للحقوق الاجتماعية.

غير أنه، ومع تبني نغارا، لاتفيا، مقدونيا، مولدوفا، بولندا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، صربيا، وأوكرانيا— لمبدأ الحقوق الدستورية الأساسية، برزت العديد من الدول الأوروبية التي مرت بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد

عيسى علي

السوق والديمقراطية—مثل روسيا البيضاء، كرواتيا، جورجيا، هذه الحقوق كقوة مستقرة ومتأسكة في سياق التحولات الدستورية.

وبناءً على ذلك، يمكن استخلاص مجموعة من الآثار المترتبة على عدم تكريس الحق في بيئة سليمة في دساتير هذه الدول، على النحو التالي:

أولاً: لانعكاسات المشتركة لعدم إدراج الحق في البيئة ضمن الدساتير الوطنية

على الرغم من قلة الدول التي لم تقم بإدراج الحق في بيئة سليمة ضمن دساتيرها، فإن عدم الاعتراف الدستوري بهذا الحق وعدم تكريسه قانونياً أدى إلى تفاقم مشكلات ضعف الأداء البيئي لديها، بالإضافة إلى الإخلال بالالتزامات الدولية المترتبة عليها في هذا الشأن.

أ- الإخلال بالالتزامات الدولية بموجب القانون الدولي البيئي و مبادئ التنمية المستدامة :

عبر فقهاء القانون الدولي في العديد من مواقفهم على أن الحق في بيئة صحية معترف به في القانون الدولي البيئي وهو امر لا مجال للشك فيه¹، ولا يمكن اعتبار امتناع بعض الدول، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، عن الاعتراف بالحق في بيئة سليمة وسليمة سوى معارضة لموقف الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، حيث يعترف ما يقارب 90% من الدول بهذا الحق. وعليه، يمكن القول إن مبدأ الحق في بيئة سليمة قد تجاوز مرحلة كونه مجرد مبدأ يحظى بإجماع دولي، ليترقى إلى مصاف قواعد القانون الدولي العرفي أو المبادئ العامة للقانون².

وبناءً على ما تقدم، فإن الحق في بيئة سليمة، وقبل أن يحظى بالحماية الدستورية أو تنتشر فكرة دستريته، كان قد نال الإقرار والتصديق عليه ضمن المواثيق الدولية، من خلال مختلف المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، بدءاً من مؤتمر ستوكهولم لعام 1972. وقد جاء هذا الإقرار بتوافق دولي واسع وتأييد من هيئة الأمم المتحدة، مما يضفي الطابع الإلزامي على القواعد التي تقر هذا الحق وتنص عليه، في مواجهة كافة الفاعلين في المجتمع الدولي. وبناءً عليه، فإن عدم الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة سليمة يشكل إخلالاً واضحاً بالالتزامات الدولية، وانتهاكاً صريحاً لقواعد وأحكام القانون الدولي البيئي³.

وفي ذات السياق، تُعد التنمية المستدامة إحدى الركائز الأساسية لحماية البيئة، بل وأكثر من ذلك، فقد اتجه القانون الدولي، من خلال نشاط برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى ربط التنمية بحماية البيئة في إطار الحوكمة والعدالة وتطبيق القانون، بغية تحقيق الاستدامة البيئية. وهو ما خلص إليه المشاركون في مؤتمر ريو دي جانيرو في يونيو 2012، حيث أكدوا ذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 بعنوان "مستقبلنا المشترك".

¹ Tim Hayward, Vincent, Michel prier...ext

² David R.boyd, the right to a healthy environnement revitalizing Canada 's constitution, ibid, p. 17

³ شايب نسرين ، دسرة الحق في البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، 2017 ، ص 131 .

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

وانطلاقاً من هذا التوجه الدولي الراسخ نحو ضرورة احترام الحقوق البيئية في إطار التنمية المستدامة، أجمع فقهاء القانون الدولي على أن الإجماع عن إصدار تشريعات جديدة تنظم الجوانب المرتبطة بالحقوق البيئية يؤدي إلى جمود الاستدامة البيئية وعدم إحراز أي تقدم ملموس في هذا المجال، الأمر الذي ينعكس سلباً على المبادئ المعتمدة للتنمية المستدامة، ويؤثر على التوازنات البيئية والتنمية. كما أن هذا التراجع يعيق تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، والتي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا الإطار، فإن من أبرز السمات الاقتصادية السائدة في دول العالم محدودية الموارد الطبيعية، سواء المتجددة أو غير المتجددة، وهو ما يؤدي إلى استغلالها بشكل عشوائي في ظل غياب إطار قانوني دستوري ينظم البيئة وحقوقها، مما يفاقم التحديات المرتبطة بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية الموارد البيئية¹.

ب- الأداء البيئي الضعيف

لا يمكن اعتبار التكريس الدستوري للحق في البيئة كافياً بحد ذاته لإيجاد حلول شاملة لكافة التحديات البيئية، التي تتزايد بوتيرة متسارعة مع تطور المجتمع الدولي ومختلف مجالات الحياة البشرية. ومع ذلك، فإن إدراج حماية الحق في بيئة سليمة وصحية ضمن الدساتير الوطنية يعكس التزام الدول الحقيقي بالسعي نحو التغيير، واعتماد المعايير البيئية كجزء أساسي من تحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

وفي المقابل، أخفقت بعض الدول، مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، في تضمين الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية، وهو ما انعكس على عدم قدرتها على اعتماد تشريعات قانونية تتضمن أحكاماً ملزمة لتفعيل المشاركة البيئية. ويصعب تصور تحقيق هذه المشاركة الفعالة دون وجود تكريس دستوري واضح لهذا الحق، مما يؤدي بالضرورة إلى تأكيد أن الاستدامة البيئية ليست مجرد خيار، بل أولوية قانونية وسياسية يجب الالتزام بها لضمان التنمية المستدامة والتوازن البيئي².

تؤكد التقارير الدولية المختلفة، إلى جانب آراء فقهاء القانون الدولي البيئي والخبراء الاقتصاديين الدوليين، أن الأداء البيئي لأي دولة يُقاس من خلال عدة معايير رئيسية، تشمل البصمة البيئية، والدور الفاعل في الاتفاقيات البيئية الدولية، بالإضافة إلى الدراسات والإحصاءات المستمدة من البحوث العلمية والأكاديمية التي تقيس مدى تحقيق أداء بيئي أفضل. غير أن تحقيق هذه المعايير بصورة فعالة يظل أمراً صعب المنال في الدول التي لا تعترف بالحق البيئي كحق دستوري يحظى بالحماية القانونية اللازمة.

¹ يزيد عبد القادر ، مبدأ دسرة الحق في بيئة سليمة ، رسالة دكتوراه في القانون ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، 2021 ، ص 345.

² Davide suzki,Ibid, p. 03. -

عيسى علي

ويُعد المعيار الحقيقي لقياس مدى فعالية أي نشاط وتأثيره على البيئة مرتبطاً بدراسة أثره البيئي الشامل، وهو إجراء يهدف إلى تحديد التأثيرات المترتبة على مختلف مراحل تنفيذ المشروع، ابتداءً من مرحلة التخطيط، مروراً بالتصميم والتنفيذ والتشغيل، وصولاً إلى مرحلة الإزالة. وتتمثل أهمية هذا التقييم في قياس مدى تأثير المشروع على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مع تحديد الآليات والإجراءات الكفيلة بالحد من أي آثار سلبية محتملة، وهو ما يستوجب إدراجه ضمن دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع لضمان تحقيق التنمية المستدامة وحماية التوازن البيئي.¹

وتمتد مرحلة تقييم الآثار البيئية للمشروع لتشمل مرحلتَي التشغيل والإزالة، نظراً لأن أخطر التأثيرات البيئية قد لا تتجلى إلا خلال تشغيل المشروع أو عند تفكيكه وإزالته. ولذلك، يعد تقييم الأثر البيئي عملية مستمرة لا تقتصر على المراحل الأولية للمشروع، بل تشمل جميع مراحلها لضمان الحد من المخاطر البيئية المحتملة، والتأكد من التزام المشروع بالمعايير البيئية المعتمدة، بما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية وحماية الموارد الطبيعية²،

إن إجراء دراسة فعالة للتأثيرات البيئية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود قوانين بيئية قوية وفعالة، وهذه القوانين لا يمكن أن تكتسب قوتها إلا من خلال الاعتراف الدستوري بحق الإنسان في بيئة سليمة. ومن هذا المنطلق، يتضح مدى العجز الكبير الذي تعاني منه الدول التي لم تكرس هذا الحق دستورياً، حيث تفتقر إلى الأدوات التشريعية اللازمة لدراسة وتحليل مدى نجاعة وفعالية المشاريع والأنشطة المختلفة وتأثيرها على البيئة.

ويؤدي هذا النقص التشريعي إلى تركيز هذه الدول بشكل أحادي على تحقيق التنمية الاقتصادية، دون مراعاة الأبعاد البيئية، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الإيكولوجية. وينعكس ذلك بشكل مباشر على زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، وارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت، مما يسهم في تلوث البيئة وتدهور حالتها، ويؤثر سلباً على التوازن البيئي العالمي، ويزيد من حدة الأزمات المناخية والبيئية.³

ثانياً: الانعكاسات الخاصة على الدول التي لم تدرج الحق في البيئة ضمن دساتيرها

إن الفعل الدولي والمشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالنظام القانوني للدولة، ومن ثم بالمبادئ الدستورية التي يقوم عليها هذا النظام. ويعكس ذلك صورة الدولة في المجتمع الدولي ومدى إسهامها في تطوير قواعد القانون الدولي بوجه عام، والقانون الدولي للبيئة على وجه الخصوص.

¹ شيخة أحمد العليوي، المرجع السابق، ص. 261.

² عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص. 197.

³ يزيد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 344.

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

وكما تبين، فإن الدول التي امتنعت عن إقرار الحماية الدستورية للبيئة، ورغم قلة، إلا أن آثار هذا الامتناع تجلّت في الإخلال بالالتزامات الدولية التي يفرضها القانون الدولي للبيئة من جهة، وفي ضعف أدائها البيئي وفقاً للمعايير المعتمدة لدى المؤسسات الدولية والأممية من جهة أخرى. ولا تقتصر تداعيات عدم الدسترة على هذه الجوانب فحسب، بل تمتد إلى التأثير على الدولة ذاتها، سواء على مستوى سياساتها البيئية أو التزامها بالتسمية المستدامة.

ولما كانت كندا والولايات المتحدة الأمريكية من بين أكبر الدول التي امتنعت عن تكريس الحق في البيئة ضمن دساتيرها، فإن انعكاسات هذا الامتناع عليها تكون أكثر وضوحاً، ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه الآثار على النحو التالي:

أ- بالنسبة لكندا

أدرك الكنديون أن الأداء البيئي في بلادهم ضعيف للغاية مقارنة بالدول الغنية والصناعية الأخرى، حيث أعرب عن قلق عميق بشأن المشكلات البيئية المتزايدة وتأثيرها السلبي على صحة المواطنين الكنديين وسلامة النظام الإيكولوجي في البلاد. ومع تسارع وتيرة التعديلات الدستورية في مختلف أنحاء العالم، والتي شملت أكثر من 147 دولة قامت بتبني الحماية الدستورية للحق في البيئة، أصبح من الواضح أن غياب هذا التكريس الدستوري في كندا يمثل فجوة قانونية تعيق جهودها في تحسين الأداء البيئي وتعزيز الاستدامة البيئية.¹

وخلافاً للصورة النمطية المتداولة عن كندا بوصفها "بلدًا أخضر"، أثبتت الدراسات والأبحاث المتخصصة أن الأداء البيئي لكندا متأخر مقارنة بالدول الأخرى. ووفقاً للباحثين في جامعة سيمون فريزر، وكذلك تقارير مؤتمر مجلس المحافظين في كندا، فإن كندا تواجه تحديات بيئية كبيرة، مما يعكس ضعف سياساتها البيئية بالمقارنة مع غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. ويعزى هذا التأخر جزئياً إلى عدم تكريس الحماية الدستورية للحق في البيئة، الأمر الذي يحد من فاعلية التشريعات البيئية ويؤثر سلباً على التزامات كندا في إطار القانون الدولي للبيئة²، ففي عام 2009، أجريت مقارنة شاملة بين الدول الفيدرالية، وخلصت إلى أن "نوعية البيئة في كندا والسياسات البيئية المعتمدة فيها تعد من بين الأسوأ مقارنة بالدول الغنية نسبياً". كما أظهر استطلاع أجري عام 2010، شمل خمسة آلاف من الخبراء الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال وممثلي المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى، أن الأداء البيئي في كندا يقتصر إلى حد كبير على حماية المواطنين الكنديين من التأثيرات البيئية الناشئة عن البيئات الفقيرة فقط.

حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن تقييم أداء كندا في حماية صحة مواطنيها من الآثار الناجمة عن التلوث في المناطق الفقيرة أو البيئات الملوثة للغاية بلغ 60% فقط، في حين حصل أدائها في حماية موارد المياه العذبة

¹ David Suzuki, Ibid, p. 01

² Davide R. Boyd, the right to a healthy environment revitalizing Canada's constitution, I bid p 20, 21

عيسى علي

من التدهور البيئي في تلك المناطق على تقييم 65%، ما يشير إلى وجود قصور واضح في السياسات البيئية الكندية، خاصة عند مقارنتها بالدول المتقدمة الأخرى¹

*-تراجع دور كندا على مستوى الاتفاقيات الدولية

على الرغم من أن كندا تُعد من الدول الصناعية الرائدة التي صادقت مبكرًا، في عام 1990، على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، إلا أنها أصبحت اليوم تُصنّف على المستوى الدولي ضمن الدول ذات السمعة السيئة فيما يتعلق بحماية المناخ. فقد لعبت دورًا معرقلًا في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، حيث وقّعت على بروتوكول كيوتو، لكنها لم تتردد لاحقًا في التنصل من التزاماتها القانونية المنبثقة عنه.

كما أن كندا، جنبًا إلى جنب مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، أسهمت في تهديد النظام العالمي المعني بالحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، الأمر الذي قوّض الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتغير المناخي. وفي عام 2010، حصلت كندا على لقب "دودو" ضمن الفاعلين الدوليين، بسبب دورها في عرقلة المفاوضات الدولية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، مما زاد من الانتقادات الموجهة إليها فيما يتعلق بالتزاماتها البيئية على الساحة الدولية².

*خلق صعوبة عملية بشأن مسؤولية جميع الولايات اتجاه الدولة الاتحادية:

يقوم الدستور الكندي الاتحادي على توزيع الاختصاصات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات فيما يتعلق بمختلف المسائل الداخلية. ومع ذلك، فإن غياب النص الصريح على الحق في بيئة سليمة وصحية ضمن أحكام الدستور الاتحادي أدى إلى نشوء صعوبات قانونية معقدة، ترتبط بشكل أساسي بحالة عدم اليقين الدستوري أو الغموض الدستوري بشأن إعمال هذا الحق على المستوى الدستوري.

وتتمثل أبرز هذه الصعوبات فيما يلي:

*عدم وضوح نطاق المسؤولية فيما يتعلق بحماية البيئة، إذ لا يوجد تحديد دقيق للجهة المختصة بتحمل العبء الأساسي لحماية البيئة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات.

*تضارب الإرادات والقدرات التشريعية، حيث يؤثر هذا الغموض على مدى رغبة حكومات المقاطعات وقدرتها على سنّ وإنفاذ القوانين واللوائح البيئية وفقًا لصلاحياتها الدستورية.

*نقص الشفافية والمساءلة، إذ إن غياب إطار دستوري واضح للحق في بيئة سليمة يؤدي إلى ضعف آليات الرقابة والمحاسبة فيما يتعلق بالالتزامات البيئية للحكومات المختلفة، سواء على المستوى الفيدرالي أو المحلي.

¹ Davide R.Boyd, the right to a healthy environment revitalizing Canada's constitution,op-cit, p 23

² Davide R.Boyd, the right to a healthy environment revitalizing Canada's constitution, Ibid,p.23.

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

هذا الغموض الدستوري يعكس الحاجة الملحة إلى إصلاحات قانونية ودستورية تُقر صراحةً بالحق في بيئة سليمة، وتحدد بشكل دقيق المسؤوليات القانونية لحماية البيئة على مختلف المستويات الحكومية¹.

وقد عبّر كل من الفقه القانوني، والخبراء، والاجتهادات القضائية عن هذا الوضع بوصفه حالة من عدم اليقين الدستوري، الأمر الذي شكّل عائقًا أمام قدرة الحكومة الفيدرالية في أوتواوا على فرض قوانين بيئية موحدة على مستوى الدولة.

وتعتمد مقاطعة أوتاوا، في وضع قوانينها وسياساتها البيئية، على الصلاحيات الدستورية الممنوحة لها في مجالات مختلفة، مثل قانون التجارة والقانون الجنائي، بالإضافة إلى اختصاصاتها المتعلقة بـ مصادب الأسماك، والملاحة، والنقل البري، والزراعة، إلى جانب التزامها بمبادئ السلام، والحكم الرشيد في كندا. كما تبرّر المقاطعات الأخرى في كندا سياساتها البيئية استنادًا إلى ملكية الموارد الطبيعية، والممتلكات، والحقوق المدنية، والقانون المدني، فضلاً عن غيرها من المسائل ذات الاهتمام المحلي.

ونتيجة لهذا التوزيع الدستوري غير الواضح، أصبحت كل مقاطعة تعتمد سياسات بيئية مختلفة وفقًا لتفسيرها الخاص للصلاحيات الدستورية، مما أدى إلى عدم انسجام القوانين البيئية بين المقاطعات، وغياب استراتيجية وطنية موحدة لحماية البيئة، وهو ما انعكس سلبيًا على الأداء البيئي العام لكندا في المحافل الدولية².

ب- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

لقد أجمّع المؤسس الدستوري الأمريكي عن تكريس حق فردي صريح في بيئة ذات نوعية جيدة، ورفض جميع المحاولات الرامية إلى إدراج هذا الحق ضمن الدستور الاتحادي. وقد ترتّب على ذلك تراجع ملحوظ في التشريعات البيئية على المستوى الفيدرالي، إذ لا تمتلك الحكومة الفيدرالية سلطة تشريعية عامة لسن القوانين البيئية، وإنما تعتمد في ذلك على بند التجارة، الذي يُعدّ الأساس الأول لتنظيم القوانين البيئية في الولايات المتحدة، حيث يمنح الحكومة الفيدرالية سلطة تنظيم التجارة بين الولايات، مما جعل الإطار القانوني الفيدرالي لحماية البيئة محدودًا بطبيعته.

وقد أثار هذا الوضع انتقادات واسعة من قبل الخبراء والمحللين القانونيين، حيث أشاروا إلى أن إدراج الحق الدستوري في بيئة صحية قد يؤدي إلى إثارة مزيد من الغموض حول الهيكل الفيدرالي الأمريكي، مما يستلزم إنشاء هيئة عامة اتحادية تكون مسؤولة عن تنظيم المسائل البيئية بشكل موحد على المستوى الوطني.

ومع ذلك، فإن الوضع على مستوى الولايات يبدو أفضل نسبيًا مما هو عليه على المستوى الاتحادي. فجميع دساتير الولايات الخمسين التي صيغت بعد عام 1959 تتضمن أحكامًا صريحة تعالج المخاوف البيئية

¹ شايب نسين ، المرجع السابق ، ص 130 .

² Davide R.Boyd, the right to a healthy environment revitalizing Canada's constitution, Ibid,p.26.

عيسى علي

الحديثة، من خلال نصوص تعنى بمكافحة التلوث والحفاظ على البيئة، الأمر الذي يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الحماية البيئية، وإن كان على نطاق محلي لا فيدرالي¹.

ان غياب إطار قانوني واضح لتنظيم الوضع البيئي على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن غالبية دساتير الولايات قد تضمنت سياسات بيئية تؤكد على جودة البيئة، أدى إلى استمرار الواقع البيئي الأمريكي في مواجهة تحديات معقدة.

فعلى الرغم من هذه السياسات الولائية، لا يزال التلوث البري والبحري من أكبر المشكلات البيئية التي تعاني منها البلاد، حيث تواصل الأنشطة الصناعية والتجارية التأثير سلبًا على المساحات الخضراء والمسطحات المائية، مما يشكل تهديدًا مباشرًا لحياة المواطن الأمريكي.

وأمام هذا الوضع، بات القلق البيئي جزءًا من حياة الأمريكيين اليومية، حيث أصبح المواطن في حالة دائمة من التفكير حول مستقبله، ومدى تأثير التدهور البيئي على جودة حياته وصحته وسلامة الأجيال القادمة، وهو ما يفرض ضرورة ملحة لوضع إصلاحات قانونية بيئية على المستوى الفيدرالي لضمان حماية بيئية متكاملة ومستدامة.

ثالثا : تراجع تطور العدالة البيئية والتنمية المستدامة

يرى الأستاذ J.B. Roule أن كلاً من العدالة البيئية والتنمية المستدامة تمان بمراحل تطور قانوني مختلفة، حيث أشار إلى أن هذه الأفكار القانونية والسياسية اضطرت للتحرك عبر سبع درجات مترابطة بالعالم الواقعي، وتعد الدرجة السابعة الأكثر أهمية، إذ تمثل التحول الكامل نحو قاعدة قانونية قابلة للتنفيذ والقياس والتقييم البيئي، وترشيده، والتفويض، وتحقيق الأداء البيئي الفعال.

وفي هذا السياق، خلص الأستاذ J.B. Roule إلى أن التنمية المستدامة والعدالة البيئية لا تزلان في مراحل تطور متفاوتة، حيث لم تصل التنمية المستدامة حتى إلى الدرجة السادسة، وذلك بالنظر إلى أن المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة لم يسن أي قوانين جديدة تلزم بهذا المعيار، كما أن المحكمة الفيدرالية لم تفرض تطبيقه على أي مشروع قانون باعتباره مطلبًا دستوريًا.

وفي ظل هذا الوضع، يتعين على السلطات الحكومية توظيف الأنظمة القانونية الأخرى كبداية لتحقيق العدالة البيئية، وعلى الرغم من أن هذا النهج لا يمنع النظر في قضايا العدالة البيئية بشكل صريح، إلا أنه يظل غير مباشر ولا يؤدي إلى إنشاء قانون بيئي صارم ومستقل، بل يظل متأثرًا بالاعتبارات السياسية.

¹ يزيد عبد القادر، المرجع السابق، ص 347

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

وبناءً على ذلك، يرى JB Roule أن العدالة البيئية قد وصلت إلى الدرجة السادسة، لكنها لم تبلغ الدرجة السابعة بعد، وذلك لغياب قانون بيئي متكامل وملزم على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة، مما يجعل التجربة الأمريكية في هذا المجال غير ناضجة بالشكل الكافي لتحقيق تحول قانوني حقيقي في السياسات البيئية¹

2.1- المطلب الثاني : الآثار الإيجابية لدسترة الحق في بيئة سليمة

إن انعكاسات عدم دسترة الحق في البيئة لا تقتصر فقط على الدول المعنية، بل تمتد إلى علاقاتها مع المجتمع الدولي، حيث يؤثر غياب هذا التكريس الدستوري على التزاماتها الدولية وأدائها البيئي وفق المعايير المعتمدة عالميًا.

في المقابل، تمتد الآثار الإيجابية لدسترة الحق البيئي إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية للدولة، إذ أن البيئة بطبيعتها لا تعترف بهذه الحدود، وكلما تحسّن الأداء البيئي في مختلف الدول، انعكس ذلك إيجابيًا على حياة الإنسان، وضمان حقوق الأجيال القادمة، وتعزيز الجهود الدولية لتحقيق العدالة البيئية والمناخية.

وبناءً على ذلك، فإن التأثير الإيجابي لدسترة الحق في بيئة صحية يمكن قياسه عبر عدة أبعاد، منها:

تحسين الأداء البيئي من خلال تبني سياسات أكثر صرامة لحماية البيئة وتقليل التلوث والانبعاثات الضارة، ومن ثم تعزيز الفعالية القانونية عبر توفير إطار قانوني ملزم يضمن تطبيق التشريعات البيئية بفعالية، وهو ما يساعد على تكريس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية من خلال دعم التنمية المستدامة، وتحقيق توازن بين المتطلبات البيئية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا، تصبح دسترة الحق البيئي أداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق توازن بيئي عالمي عادل، بما يضمن حماية الموارد الطبيعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

أولاً : الأداء البيئي الأفضل:

تظهر آثار دسترة الحق في بيئة سليمة من خلال تحسين الأداء البيئي، وتعزيز كفاءة معالجة القضايا البيئية، والارتقاء بجودة الحياة ورفاه الإنسان. وتعد بعض الدول نماذج رائدة في هذا المجال، حيث عززت دساتيرها حماية البيئة كحق أساسي غير قابل للتراجع.

ومن أبرز الأمثلة على الدول التي كرست الحق البيئي في دساتيرها

- الإكوادور (2008)

يعد دستور الإكوادور لعام 2008 مثالاً متقدماً، حيث أدرج مبدأ عدم التراجع في الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة صحية. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن أي إجراء أو تقاعس عن الفعل يؤدي إلى تقليص أو

¹ Barru E-Hille, Stave Wolfsond Hichas Targ , Human right and environment : A senoasisand some predictions, loc-cit

عيسى علي

إلغاء ممارسة هذا الحق يعتبر تصرفاً غير دستوري. كما نصت المادتان 8-11 و 423-3 على إدماج الاعتبارات البيئية في جميع القرارات السياسية والتشريعية.

- بلجيكا (1994 – 2007)

خصص الدستور البلجيكي لعام 1994 المادة 23، الفقرة 3 لضمان الحق في حماية بيئة صحية، وألزم المشرع بتنفيذ قوانين بيئية فعالة للحفاظ على هذا الحق. وفي عام 2007، عززت بلجيكا مكانتها البيئية من خلال إدراج أهداف التنمية المستدامة والتضامن بين الأجيال في الدستور (المادة 07)، كما أخضعت هذه المبادئ لشرط الجمود، مما يعني أن أي تعديل يمس هذه الحقوق يجب أن يتم وفقاً لإجراءات مشددة.

و من خلال ما سبق تبرز أهم التأثيرات الإيجابية لدسترة الحق البيئي، و التي تتجسد من خلال تشديد السياسات البيئية انطلاقاً من إجبار الدول على مراعاة التأثيرات البيئية في جميع القرارات السياسية والاقتصادية، والعمل على تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة بالحد من التفاوت في الدخل، وضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية. لتخلص الى تعزيز الالتزام الدولي بتحسين صورة الدول في المجتمع الدولي، وتعزيز التعاون البيئي العابر للحدود.

إن إدراج الحق في بيئة صحية في الدساتير ليس مجرد اعتراف رمزي، بل هو التزام قانوني يلزم الدول بتطبيق سياسات بيئية صارمة تضمن حماية البيئة والإنسان على المدى الطويل.¹

ثانياً : احترام مبدأ تدرج القوانين و المساهمة في التنفيذ الصارم للقانون البيئي

يشكل مبدأ عدم التراجع أو ما يُعرف بـ مبدأ التجميد التشريعي إحدى أهم الضمانات الدستورية لحماية الحق في بيئة صحية. فمجرد تكريس هذا الحق في الدستور، يترتب على السلطات التزام بعدم التراجع عن المكتسبات البيئية أو إصدار تشريعات تضعف الحماية البيئية القائمة.

و يعني هذا المبدأ أن أي تعديل في القوانين أو السياسات البيئية يجب أن يكون باتجاه التحسين لا التراجع. كما يهدف إلى ضمان تحقيق التنمية المستدامة، بحيث يكون الاتجاه الوحيد المقبول هو تعزيز القوانين البيئية وجعلها أكثر صرامة. ويعمل على تعزيز الملاءمة التشريعية الوطنية من خلال التأكد من أن القوانين البيئية تتماشى مع المعايير الدولية ومع مبدأ تدرج القوانين.

ودأبت مجموعة كبيرة من الدول على تكريس هذا المبدأ نذكر منها، دول غرب أوروبا :مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا، حيث تعترف دساتيرها بشكل صريح أو ضمني بعدم جواز إضعاف القوانين البيئية. أما في إفريقيا فان جنوب إفريقيا كرست الحق في بيئة صحية في دستورها، بالإضافة الى الجزائر و مصر و غيرها من الدول مما

¹ Christel Cournile et Catherine Calard-Fabregoule, Changements environnementaux globaux et droits de l'homme, opcit, p. 118.

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

يفرض التزاماً دائماً بتحسين مستوى الحماية البيئية و نفس الكلام يقال عن دول أمريكا اللاتينية حيث تعتبر البرازيل، الأرجنتين، تشيلي، الإكوادور من الدول التي نصت دساتيرها بوضوح على مبدأ عدم التراجع البيئي، مما يحمي التشريعات البيئية من أي محاولات إضعافها.

و تبرز أهمية تكريس المبدأ من خلال حماية الاستدامة البيئية من الضغوط الاقتصادية والسياسية التي قد تدفع نحو تخفيف القوانين البيئية، وكذا تعزيز الالتزام الدولي للدول التي تسعى لتكون رائدة في حماية البيئة. والعمل على الوصول الى ضمان استقرار التشريعات البيئية وتحقيق انسجامها مع التطورات العلمية والقانونية الحديثة.

ومن ثم يمكننا القول ان مبدأ عدم التراجع يمثل أحد الأسس القوية لضمان استمرار الحماية البيئية، ويؤكد أن التنمية المستدامة يجب أن تكون دائماً في تصاعد،¹

يشكل التكريس الدستوري للحق في بيئة صحية آلية قانونية فعالة لا تقتصر آثارها على تعزيز مبدأ الجهد التشريعي ومنع تراجع القوانين البيئية، بل تمتد لتشمل تنفيذ القوانين البيئية وتفعيل آليات تطبيقها بفعالية وصرامة أكبر. ويتطلب على هذا التكريس التزام الحكومات بحماية هذا الحق وضمان احترامه من خلال اتخاذ تدابير استباقية تكفل ممارسته بفعالية.

ويمثل التكريس الدستوري لهذا الحق حافزاً قوياً لتشديد تنفيذ القوانين البيئية، وهو ما يظهر جلياً من خلال الاعتراف بالحقوق الإجرائية للمواطنين باعتبارها آليات قانونية تعزز إنفاذ التشريعات البيئية. وفي هذا الإطار، قامت الهيئات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمواطنون في أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا بتوحيد جهودها لضمان تطبيق القوانين البيئية، من خلال رصد الانتهاكات القانونية والدفع نحو تخصيص موارد إضافية لحماية البيئة.

وتعد البرازيل نموذجاً رائداً في هذا المجال، حيث تبنت نهجاً تعاونياً يتيح للمواطنين والمنظمات غير الحكومية الإبلاغ عن أي انتهاك للحق الدستوري في بيئة سليمة أو للقوانين البيئية، وذلك عبر الوزارة العامة المستقلة، التي تتولى إجراء التحقيقات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة المخالفين. وقد منحت الإصلاحات الدستورية لعام 1988 الوزارة العامة صلاحيات واسعة في إنفاذ القوانين البيئية، وهو ما انعكس على الأداء القضائي، حيث لعبت المحاكم البرازيلية دوراً محورياً في تفعيل الحماية الدستورية للبيئة.

فعلى سبيل المثال، في مدينة ساو باولو وحدها، قدمت الوزارة العامة بين عامي 1984 و 2004 أكثر من 4000 دعوى مدنية تتعلق بالجمال البيئي، شملت قضايا تتراوح بين إزالة الغابات وتلوث الهواء، مما يؤكد على الدور الحاسم للتكريس الدستوري في ضمان فعالية حماية البيئة وإنفاذ القوانين البيئية².

¹ Ibid, p 115-116.

² David R.boyd, The Constitution Rights to a Healthy Environmental, Idem , p 154 .

عيسى علي

حيث وصف المدعي العام البرازيلي، جوزيه كارلوس يسيلوني، هذا الوضع بأنه "تراكم للقضايا التي تعكس عدم إنفاذ القوانين البيئية"، الأمر الذي كشف عن الحاجة الملحة لتعزيز آليات التطبيق والتنفيذ الفعلي للتشريعات البيئية. وقد أدى ذلك إلى توحيد الجهود في البرازيل من أجل إنشاء وكالة بيئية تحت مظلة معهد البرازيل، بهدف تحقيق حماية أكثر فاعلية للبيئة، وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة. وتأتي هذه الخطوة كنتيجة مباشرة للتكريس الدستوري للحق في بيئة صحية، مما يعكس تأثير الدسترة في تعزيز الأطر المؤسسية والرقابية لحماية البيئة¹.

ثالثاً : تقديم ضمانات إضافية لبلوغ العدالة البيئية

يمكن تفسير مصطلح العدالة البيئية بالاستناد إلى المفهوم العام للعدالة، والذي يتمحور حول المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الأفراد، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، في عملية وضع وتنفيذ وإنفاذ القوانين واللوائح والسياسات البيئية.

وفي هذا السياق، أشارت وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) إلى أن الأقليات العرقية في أمريكا اللاتينية، والهنود، والآسيويين، والأمريكيين من أصول إفريقية، بالإضافة إلى الفئات الفقيرة بمختلف انتماءاتها، بما في ذلك الأطفال السود والمهاجرين العاملين في الزراعة، هم الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر البيئية مقارنةً بالأطفال البيض أو الفئات الأكثر ثراءً.

كما يعبر الناشطون البيئيون والمدافعون عن العدالة البيئية عن هذا المفهوم بقولهم: "العدالة البيئية تعني جودة حياة عادلة للجميع، والهدف ليس تحقيق تلوث متساوٍ، وإنما توفير حياة متساوية للجميع". ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمبدأ التنمية المستدامة، حيث يُنظر إلى العدالة البيئية باعتبارها عنصراً أساسياً في تحقيق التوازن بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لضمان حماية مستدامة للبيئة ولحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية² ويتطلب تحقيق العدالة البيئية وجود عمليات صنع قرار شفافة، إلى جانب توفير فرص حقيقية وذات معنى لمشاركة الجمهور، فضلاً عن ضمان عدالة التنمية. ويستلزم ذلك الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية كجزء لا يتجزأ من مجموعة الحقوق الأساسية³.

وبعبارة أخرى، هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة والعدالة البيئية والحق في بيئة نظيفة وصحية، حيث تُعد استدامة البيئة هدفاً عملياً لهذا الحق الدستوري. ومع ذلك، يظل تحقيق هذا الهدف بعيد المنال في

¹ David R.boyd, The Environmental Rights Revelation , A Global Study of Constitution, Human Rights, And the Environmental, p.133.

² Barru E. Hill, Steve Wolfsond Hichas Targ, Human Rights And the Environment: A Snenosis and some production,op.cit.

³ Le Rapport Brundtland1987 <https://www.are.admin.ch/>

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

غياب الإطار القانوني الصارم والضمانات الدستورية التي تلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة¹.

كما أن فكرة العدالة البيئية المحرزة من قبل حق دستوري في بيئة صحية تكون أيضا من خلال ضمان الحد الأدنى من معايير الجودة البيئية لجميع أفراد المجتمع التي تتمتعها المجتمعات الضعيفة و المهمشة سياسيا والنجاح في فرض حقهم في بيئة صحية².

2- المبحث الثاني : مستلزمات التمكين القضائي من الحق الدستوري في بيئة صحية

إن التكريس الدستوري للحق في البيئة يضمن علو وسمو القاعدة القانونية التي تحمي هذا الحق، مما يفرض عدم مخالفتها تشريعيا حفاظًا على دستورية القوانين. كما يلزم أجهزة الدولة بالعمل على تطبيق المبادئ الدستورية وحمايتها. ومع ذلك، فإن التكريس الدستوري وحده لا يكفي لضمان التطبيق الفعلي لهذا الحق، إذ لا يمكن الجزم بعدم وقوع انتهاكات رغم الاعتراف الدستوري به، ما لم يكن هناك تفعيل حقيقي من قبل السلطة القضائية.

ويتحقق ذلك من خلال تأثر القرارات والأحكام القضائية بالتكريس الدستوري لهذا الحق، وهو ما أشار إليه الفقه مرارًا، حيث تمثل صعوبة الحصول على قرارات قضائية بشأن انتهاك الحق في البيئة إحدى التحديات الأساسية، لا سيما عند توسيع نطاق البحث ليشمل عدة دول.

وإذ يعد الحق في اللجوء إلى العدالة مكونًا إجرائيًا أساسيًا لضمان حماية الحق في البيئة، فإنه يمثل خط الدفاع الأخير، ويساهم في بناء الجانب الدفاعي لهذا الحق. وقد شهدت الساحة الفقهية والقضائية نقاشات عدة حول هذا الموضوع، من أبرزها تفسير القضاء الإسباني للحق في البيئة في ضوء الدستور الإسباني، حيث تم التركيز على أبعاده المختلفة، سواء البعد الموضوعي أو الشخصي، مما يعكس الدور المحوري للسلطة القضائية في ضمان الحماية الفعلية لهذا الحق الدستوري³.

وقد طرح هذا الاشكال على الصعيد الدستوري بغية النمو بطبيعة الحق في البيئة و تطويره ،وقد سجل انقسام كبير في الآراء فهناك من ارجع الحق في البيئة الذي تمنحه المادة 45 من الدستور لا يعدو ان يكون

¹ David R.boyd, The Environmental Rights Revelation , A Global Study of Constitution, Human Rights, And theEnvironmental, Ibid, p.09

² David R.boyd, The Constitution Rights to a Healthy Environmental, p 154 .

³ Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, ibid ,p.91.92

عيسى علي

مبدأ توجيهيا ولا يمثل حق شخصيا¹، في الوقت الذي يرى الفريق الآخر أن الأمر يتعلق بحق أساسي حقيقي بكل نتائجه خاصة من حيث التقاضي².

وفي خضم هذا الانقسام الفقهي، عبر القضاء الإسباني عن موقفه في اجتهاداته القضائية من خلال مبدأين أساسيين:

البعد البيئي في تفسير المعايير القانونية:

أكد القاضي الإسباني على ضرورة حضور البعد البيئي عند تطبيق أي معيار قد يكون له تأثير على البيئة، بحيث لا يكون الأمر مجرد إلزام قانوني صارم، وإنما يتطلب تكامل الحقوق الأخرى عند تفسير المعايير القانونية. ويتمشى هذا التوجه مع اجتهاد المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية فيما يتعلق بالحق في احترام كرامة الإنسان كحق موضوعي، مما يعكس اتجاهاً متقدماً في دمج الاعتبارات البيئية ضمن منظومة الحقوق الأساسية.

المبدأ التوجيهي الناجم عن المادة 45 من الدستور الإسباني:

يعترف القاضي الإسباني بالقيمة الدستورية للمادة 45، التي تحدد البيئة السليمة كهدف دستوري، مما يفرض على المشرع التزاماً بترقية السياسات العمومية التي تدعم تحقيق ظروف بيئية ملائمة للجميع، مع تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وبناءً على ذلك، يقع على عاتق المشرع مسؤولية اتباع التوجهات الدستورية في صياغة القوانين البيئية، لضمان تكاملها مع مبادئ الاستدامة البيئية والعدالة المناخية³.

1.2- المطلب الأول : دور الأجهزة القضائية في تعزيز وحماية الحق الدستوري في البيئة

أولاً : التعامل القضائي مع الحق الدستوري في بيئة صحية و سليمة

يتجلى اختصاص الأجهزة القضائية، بمختلف درجاتها، في نظر المنازعات البيئية، ولا سيما تلك المتعلقة بالحق في بيئة سليمة. فقد شهدت المحاكم والمجالس القضائية في العديد من الدول تراكم القضايا ذات الصلة بالحق البيئي، لا سيما أمام القضاء الإداري، نظراً لارتباطها المباشر بمبادئ حماية البيئة ومدى التأثير على عناصرها الطبيعية.

1 المادة 45.1 من الدستور الإسباني 1978/12/27 تنص على أنه «كل شخص له الحق في التمتع ببيئة ملائمة لتطوير شخصيته و عليه واجب الحفاظ عليها » أما المادة 45.2 فتضيف «السلطات العمومية تسهر على الاستعمال العقلاني لكل المواد الطبيعية، دفا حاية و تحسين نوعية الحياة و الدفاع على البيئة لـ اللجوء إلى التضامن الضروري الجماعي»

² Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, ibid, p.90.

³ Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, ibid, p.93

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

ويُبرز هذا الاختصاص دور القاضي في التعامل مع القضايا البيئية ذات الطابع الدستوري، حيث تُناط به سلطة تفسير وتطبيق القوانين البيئية بما يحقق التوازن بين حماية البيئة وضمان ممارسة الحقوق الأخرى، في إطار الالتزام بالمبادئ الدستورية والتشريعية ذات الصلة.

أ- تعامل القاضي مع الحق الدستوري البيئي

لا خلاف في أن القضاء الإداري الفرنسي - يتمتع بسوابق قضائية رائدة تشهد على تقدمه في إرساء مبادئ التقاضي الإداري، فضلاً عن دوره الفاعل في الاجتهاد والمساهمة في تطوير القاعدة القانونية. وفي ظل تزايد القضايا البيئية المعروضة أمام المحاكم الفرنسية، والتي تتصل بالحق الدستوري في بيئة سليمة، برز عدد من الأحكام القضائية المهمة، من بينها حكم المحكمة الإدارية في مدينة دوناي (DONAI) الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 2006 في قضية "أورانج فرانس". (ORANGE FRANCE)

حيث قضت المحكمة بطلان قرار رئيس البلدية الذي منح ترخيصاً لشركة الاتصالات "أورانج فرانس" لإقامة محطة للهاتف النقال، وذلك استجابة لاعتراض سكان البلدية الذين أبدوا تخوفهم من المخاطر الصحية الناجمة عن إقامة هذه المحطة، مؤكداً أن ذلك يشكل انتهاكاً للمبادئ الدستورية التي تكفل لكل فرد الحق في العيش في بيئة سليمة ومتوازنة. واستناداً إلى هذه الحجج، استجابت المحكمة الإدارية لمطالب السكان وأعملت مبدأ الحيطة كقاعدة قانونية لحماية الصحة العامة.

وقد تتابعت بعد ذلك عدة أحكام صادرة عن المحاكم الإدارية الفرنسية، وحتى مجلس الدولة، كرست فيها الحماية القانونية للحق الدستوري البيئي، وعززت دوره ضمن المنظومة القضائية، بما يعكس التزام القضاء الإداري الفرنسي بحماية البيئة وفقاً للمبادئ الدستورية والتشريعية ذات الصلة¹.

قر المجلس الدستوري الفرنسي مفهومًا للقرارات العامة التي تؤثر على البيئة بالمعنى المقصود في المادة 07 من الميثاق البيئي، حيث قدم تمثيلاً لبعض هذه القرارات من خلال اجتهاداته القضائية. ومن ذلك القرار رقم QPC 2012-270 الصادر عام 2012، الذي تناول تفسير المادة 3-211.L من قانون البيئة، والمتعلقة بالتدابير التي تهدف إلى حماية المناطق المحمية، لاسيما تلك المخصصة لتغذية مصادر المياه الصالحة للشرب ومستجمعات المياه، باعتبارها نموذجاً للقرارات ذات الطابع الفردي.

كما يمكن الإشارة إلى الاستثناءات الواردة على حظر إدخال أنواع من الحيوانات أو النباتات غير المحلية، والتي تم تبنيها استناداً إلى المادة 2-411.L من قانون البيئة. وقد أكد المجلس الدستوري هذا التوجه من خلال البند الأول من قراره الصادر في 27 يوليو 2012 تحت رقم QPC 2012-269، حيث اعتبر أن الحق الدستوري في المشاركة ذو نطاق أوسع مقارنة بالمبدأ التشريعي المنصوص عليه في المادة 1-110.L من

¹ Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, Le rôle du juge dans le développement du droit de l'environnement, à la croisée des droits-droit public, droit international et droit européen, Bruylant, Bruxelles, 1995, p159-160.

عيسى علي

قانون البيئة، والتي تقتصر- فقط على "المشاريع" التي تؤثر على البيئة. وبالتالي، فإن هذا التفسير التوسعي يمثل مرجعًا واضحًا في تعزيز القيمة القانونية للمبدأ الدستوري في المشاركة العامة.

وفيما يتعلق بتوسيع مفهوم القرارات ليشمل تلك التي تؤثر إيجابيًا على البيئة، فقد أثير جدل قانوني حول مدى شمول هذه القرارات ضمن نطاق الميثاق البيئي. حيث أشار حكم صادر عن مجلس الدولة الفرنسي- بتاريخ 12 يناير 2009، أصدرته القاضية إيزابيل دي سيلفا (Isabelle de Silva)، إلى أن التفسير الموسع بشكل مفرط قد يؤدي إلى إضعاف المتطلبات القانونية الناشئة عن الميثاق البيئي. ووفقًا لهذا الرأي، فإن المشاركة العامة لا تنطبق إلا على القرارات التي تؤثر سلبيًا على البيئة مسبقًا.

إلا أن المجلس الدستوري الفرنسي- تبنى موقفًا مغايرًا، حيث اختار عدم استبعاد القرارات التي يكون لها أثر إيجابي على البيئة. فقد أكد في قراره رقم QPC 2012-270 أن قرارات تحديد مناطق حماية الهواء ومناطق مستجمعات مياه الشرب تندرج ضمن تطبيق المادة 07 من الميثاق البيئي، مما يعزز من نطاق المشاركة العامة في اتخاذ القرارات البيئية، سواء كانت ذات أثر سلبي أو إيجابي.¹

ولم يقتصر تكريس الحق الدستوري في البيئة وحمايته على المحاكم الفرنسية فحسب، بل يمكن أيضًا الاسترشاد بأحكام وقرارات محاكم أمريكا الجنوبية، التي تبنت حماية هذا الحق بمختلف الوسائل القانونية المتاحة. ويعد القضاء الأرجنتيني مثالًا بارزًا في هذا المجال، حيث شهد توسعًا ملحوظًا في نطاق اختصاص القاضي في القضايا البيئية.

وتشير الإحصائيات لعام 2007 إلى تسجيل حوالي 150 قضية أمام المحاكم الأرجنتينية، تمحورت حول الحق في بيئة سليمة، وشملت قضايا بيئية متعددة، منها تلوث البيئة الناجم عن استخدام النفط والغاز، تلوث المياه، التلوث الضوضائي، الأسلاك الكهربائية ذات الجهد العالي، وبناء منشآت داخل المحميات الطبيعية.

ومن أهم القضايا التي عالجها القضاء الأرجنتيني، القضية المرفوعة في العاصمة "بوينس آيرس" ضد عدد من المنشآت المصنفة بسبب تلويثها لنهر "ماتانزا ريشولو"، مما شكل انتهاكًا لحق السكان في بيئة صحية. وقد أكدت المحكمة أن غالبية السكان يقطنون على ضفاف النهر، مما جعل هذه المسألة ذات أولوية قصوى.

وفي عام 2006، أصدرت المحكمة العليا الأرجنتينية أمرًا قضائيًا يلزم الحكومة بإجراء تقييم بيئي شامل للنهر، إلى جانب إطلاق برنامج للتعليم البيئي. وفي العام التالي (2007)، أمرت المحكمة أيضًا بوضع خطة شاملة لتنظيف النهر وترميمه.

¹ Karim Foucher, L'apport en de mi-teinte de la QPC à la protection du droit de participer en matière d'environnement, Constitutions 2012, DALL0Z, 11 Janvier 2013, P.657.

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

وفي عام 2008، أصدرت المحكمة العليا حكماً نهائياً تضمن إلزام الجهات المختصة بتفتيش ومراقبة جميع المنشآت المصنفة الملوثة، ووضع خطط لمعالجة مياه الصرف الصناعي، وإغلاق المكبات غير القانونية، وإعادة تهيئة المرافق، وتنظيف ضفاف النهر، وتحسين جودة مياه الشرب، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

تجسد هذه الأحكام نموذجاً واضحاً لتنفيذ القضاء في حماية الحق الدستوري البيئي، وتعكس مدى التطور التشريعي والقضائي في أمريكا الجنوبية لضمان احترام المبادئ البيئية وحفاظ على التوازن الإيكولوجي¹.

اتجهت بعض المحاكم الوطنية إلى تكريس الحق في البيئة كحق أساسي قابل للتنفيذ والتنفيذ في مواجهة الأفراد والهيئات على حد سواء، حيث اعتبرت محاكم باكستان، بنغلادش، كولومبيا، كوستاريكا، والهند أن الحق في بيئة سليمة يُعد من الحقوق الدستورية الأساسية، مما يمنح الأفراد حق الطعن ضد أي نشاط أو امتناع من قبل الدولة من شأنه الإضرار بصحة الإنسان أو انتهاك حرمة حياته.

وفي المقابل، وعلى الرغم من دسترة الحق البيئي في بعض الدول، إلا أن القضاء فيها ينتهج نهجاً تحفظياً في تفعيل هذا الحق وحمايته بشكل فعال، ومن بين أبرز هذه الدول البرتغال، إسبانيا، واليونان، حيث لا يزال تكريس الحق البيئي أمام المحاكم يواجه بعض القيود القانونية والتطبيقية².

ب- : الدور التوفيقى للقاضي بين الحق البيئي والحقوق الأخرى

أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في معالجتها للقضايا البيئية، أن بعض الحقوق الأساسية، مثل الحق في الملكية، لا ينبغي أن تتمتع بالأولوية المطلقة على الاعتبارات البيئية، وخاصة ما يتعلق بحماية البيئة والحقوق المتفرعة عنها. وفي هذا السياق، رفضت المحكمة منح الحماية لأفراد سعوا إلى إنشاء مساكن على أراضٍ غابية مصنفة ضمن المواقع البيئية المحمية، انطلاقاً من مبدأ تغليب المصلحة البيئية على المصالح الخاصة.

من جهة أخرى، تطرق مجلس الدولة الفرنسي - إلى فكرة تصادم الحق البيئي مع الحقوق الأخرى، مؤكداً أن المسألة تتطلب إيجاد نوع من المصالحة بين الحقوق، في ظل عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. غير أن النقاش الفقهي حول هذه المسألة أدى إلى بروز تنافس بين الحقوق، وهو ما يُظهر احتمال ضعف الحماية القانونية للحق البيئي عند تعارضه مع حقوق أخرى.

وفي هذا الإطار، أشار الفقه إلى مخاطر الاعتراف بحقوق غير محددة المعالم، وما قد يترتب عن ذلك من تدخل بين مختلف الحريات والحقوق، مما قد يؤدي إلى ارتباك قضائي عند محاولة التوفيق بينها. لذلك، شدد الفقه على ضرورة مضاعفة الجهود في توزيع الاختصاصات بين السلطات، من خلال توسيع نطاق الحماية البيئية على المستوى الداخلي، وتعزيز دسترة الحقوق البيئية لضمان فعاليتها. كما أكد على أهمية عدم الاكتفاء

¹ نسرين شايب، المرجع السابق، ص. 154.

² وليد محمد الشناوي، المرجع السابق، ص. 33-31.

عيسى علي

بتوسيع السلطات الدستورية في قضايا فردية، وإنما العمل على إدماج الحق البيئي ضمن الحقوق المكفولة دستورياً، بما يتماشى مع تحقيق المصلحة العامة، ويضمن أولوية الحماية البيئية عند تعارضها مع مصالح أخرى.¹

ثانياً : تكريس الحق البيئي المدسّر من خلال الدور التفسيري للقاضي

تتمتع المحاكم الإدارية والعادية، لا سيما على مستوى الدرجات العليا مثل مجلس الدولة والمحكمة العليا، بصلاحيّة تفسير النصوص القانونية، على غرار المحاكم الدستورية، ويمتد هذا الاختصاص ليشمل الحق الدستوري في البيئة. وفي إطار الفصل في المنازعات البيئية المعروضة على القضاء، قد يلجأ القاضي إلى تفسير القواعد أو البنود القانونية ذات الصلة، بهدف إزالة الغموض، وتوضيح الأحكام القانونية، وتسهيل إجراءات التقاضي. غير أن هذا الاختصاص التفسيري يخضع لضوابط وشروط محدّدة، يجب مراعاتها لضمان التطبيق السليم للقانون. وبالتالي، فإن سلطة التفسير القضائي تمنح القاضي إمكانية تحديد نطاق الحق في بيئة سليمة، كما تمنحه القدرة على تقييم وتفسير الضرر البيئي، بما يضمن تحقيق التوازن بين حماية البيئة والالتزامات القانونية الأخرى.

أ- سلطة القاضي في تفسير الحق في سلامة البيئة

على الرغم من أن غالبية الدول قد دسّرت الحق في البيئة، إلا أن آليات التعامل القضائي مع المنازعات البيئية تختلف من دولة إلى أخرى. فعند النظر إلى الدول الأوروبية باعتبارها نموذجاً للامتثال البيئي، نجد أن القضاء في هذه الدول يحرص على تفعيل واجب الحماية الدستورية والقانونية للحق في البيئة عند الفصل في المنازعات البيئية، وهو النهج ذاته الذي تعمّده العديد من الدول الأمريكية التي تعترف بالحق الدستوري في البيئة.

غير أن الوضع يختلف في إفريقيا؛ فباستثناء دول شمال إفريقيا، التي تعد حماية البيئة مبدأً سامياً يجب على الجميع احترامه وعدم المساس به، لا يزال التعاطي مع القضايا البيئية في العديد من الدول الإفريقية يواجه تحديات تتعلق بضعف تفعيل القضائي لهذا الحق. ورغم أن واجب الحماية يقع على عاتق السلطات العامة، بما فيها السلطة القضائية، إلا أن التطبيق العملي لهذا الواجب يختلف من دولة إلى أخرى، حيث تتفاوت درجات الالتزام بين تفعيل الصارم لهذا الواجب وعدم الإفراط فيه، وفقاً للإمكانيات القانونية والمؤسسية المتاحة في كل دولة.²

وفي السياق العملي، أي في أروقة القضاء، يلاحظ التطبيق الفعلي للحقوق البيئية من خلال اجتهادات القضاة، ومن بين أبرز الأمثلة القضاء الهولندي، حيث عمد القاضي الهولندي إلى تفعيل نص المادة 21 من الدستور الهولندي، والتي تُلزم السلطات العامة بحماية البيئة وتحسينها. إلا أن القاضي لم يقتصر - على تفسير

¹ Christel Cournil et Chatherine Calord- Fabregoule, Op-cit, p173

² وليد محمد الشناوي، المرجع السابق، ص. 124-125

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

النص ضمن نطاق المسؤولية الحكومية فقط، بل وتوسع نطاق الالتزام ليشمل الأفراد والجهات الخاصة أيضًا، وذلك في إطار تفسير متوازن ومتناسق مع المبادئ الدستورية والحقوق الأساسية الأخرى.

وفي أحد الأحكام، ألزم القضاء الهولندي أحد الأفراد بإزالة مواد خطرة ملوثة كان قد تخلص منها في مواقع محددة، مما تسبب في أضرار صحية للسكان المجاورين. وقد استند القاضي في قراره إلى أن هذا التصرف يشكل خطأً جوهريًا، لا ينتهك فقط الحقوق البيئية، بل يلحق ضررًا مباشرًا بالمواطنين والدولة على حد سواء، مما يقتضي التدخل القضائي لإلزامه بتحمل مسؤولياته البيئية وفقًا لأحكام الدستور والقانون.¹

ب - سلطة القاضي في تفسير نطاق الحق في البيئة

إن المقاربات القانونية والقضائية التي صاحبت تكريس الحق في البيئة كحق حديث ضمن إطار قابلية الحقوق للتجزئة، أظهرت تطورًا واضحًا في تحليل العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. وفي هذا السياق، أصبحت المقاربات المعتمدة تميل بشكل متزايد إلى التأكيد على أن حماية البيئة تُعد شرطًا مسبقًا لممارسة الحقوق الأساسية الأخرى، وهو ما تبنته الجهات القضائية في مختلف الدول.

وتقوم هذه المقاربة القضائية على أساس أن تكريس الحق في بيئة سليمة يُعد وسيلة ضرورية لضمان التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، مثل:

- ✓ الحق في الكرامة، الذي يتأثر بتدهور البيئة وظروف العيش غير الصحية.
- ✓ الحق في الصحة، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة البيئة المحيطة.
- ✓ الحق في الماء، حيث تُعد الموارد المائية النقية عنصرًا جوهريًا للحياة والصحة العامة.
- ✓ الحق في الحياة، والذي قد يكون مهددًا بفعل التلوث البيئي والتغيرات المناخية.

وبذلك، يتجلى بوضوح أن الحق في البيئة النظيفة والسليمة ليس مجرد حق مستقل، بل هو حق جوهري يُشكل الأساس الذي تستند إليه الحقوق الأساسية الأخرى، مما يستدعي تكريسه وحمايته على جميع المستويات، لا سيما في إطار الاجتهادات القضائية والالتزامات الدستورية للدول.²

من خلال الإسهامات الكبيرة التي قدمتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مجال حماية الحق في البيئة، تمكنت المحاكم الوطنية من استثمار هذا التوجه الفوق وطني، حيث قامت بتفسير الترابط بين الحق في البيئة والحقوق الأساسية الأخرى، ومنحته قيمة قضائية دولية.

غير أن الاختلاف الجوهري بين المقاربتين يكمن في منهجية المعالجة حيث انطلقت المحاكم الوطنية من الحق في البيئة باعتباره حقًا مكرسًا دستوريًا، يُشكل شرطًا لممارسة الحقوق الأخرى ذات الصلة، مما أضفى بُعدًا بيئيًا

¹ نفس المرجع، ص. 125-126

² Christel Cournile et Chatherine Calard-Fabregoule, Changements environnementaux Globaux et Droits de l'homme, op-cit, p.117

عيسى علي

على هذه الحقوق، في الوقت الذي استندت فيه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بالمقابل إلى الحقوق الأساسية الأخرى، لا سيما الحق في الحياة، وأكدت ترابطه الوثيق مع الحق في البيئة.

وعلى الرغم من أن المحكمة الأوروبية قد ركزت على مسألة الترابط بين الحقوق، إلا أن التطورات الحديثة في الحق في البيئة تطرح تحدياً جديداً يتمثل في مسألة تجزئة حقوق الإنسان، ومدى إمكانية استقلال الحق البيئي عن بقية الحقوق الأساسية، وهو ما يستدعي مزيداً من البحث والاجتهاد القضائي لتحديد الإطار الدقيق لهذا الحق في المنظومة القانونية الوطنية والدولية¹.

ولعل أبرز مثال يمكن الأخذ به في هذا المقام ما خلصت إليه المحكمة العليا التركية في قضية Eugo " " gold الخاصة بإحدى مجمعات مياه الأمطار، فالمنجم Eugo gold " " يشكل انتهاكاً لبنود المادتين 17 و 56 من الدستور التركي²، وهي البنود التي تحمي الحقوق الأساسية في الحياة والبيئة البكر والصحة، فبالإضافة إلى كون هذه القضية تمثل سابقة فيما يتعلق بمدى مطابقة الحقوق الدستورية في الحياة والبيئة الصحية للتنفيذ، فإن هذه القضية قد تركت أثراً مهماً يتمثل في توسيع المسائل البيئية في تركيا من مجال العلم والتكنولوجيا إلى مجال الحقوق الأساسية الأخرى³.

ج- دور القاضي في اعتماد معيار حماية البيئة كأساس للقضاء بيئي

اعترف مجلس الدولة الفرنسي- ان الحق في الملكية يعتبر محدوداً أمام ما يسمى بالحفاظ على نوعية المواقع والموائل الطبيعية⁴،

ان الامتداد المعاياري للحق في البيئة تحت تأثير التنمية المستدامة عرف تطوراً ملحوظاً في أروقة القضاء الاوربي و مثال ذلك المحاكم اليونانية حيث كان نتيجة لعاملين، الأول يتصل بالاعتراف بمعية المادة 24 من الدستور اليوناني وتوسيع التقاضي بواسطتها أثناء موازنة المصالح البيئية مع المصالح المضادة خاصة تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والملكية، أما العامل الثاني فيتصل بالاعتراف بالأثر الفوري للمادة 24 قد قوى المتطلبات الدستورية التي تقع على عاتق الدولة وأدت إلى حراسة حقيقية من طرف قاضي الإلغاء الذي كان ملزماً بفرض إجراءات حماية البيئة⁵، وقد عرف هذا التوسع على مرحلتين، في مرحلة أولى توجه القاضي اليوناني نحو عقلنة السياسة العمومية للتنمية عن طريق الاجتهاد القضائي بالتوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، أما المرحلة الثانية فتعبر عن توجه قاضي مجلس الدولة في اليونان إلى اعتماد معيار التنمية

¹ Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, op-cit, P.89

² الدستور التركي 2017 متوفر عبر الرابط <https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey>

³ وليد محمد الشناوي، المرجع السابق، ص 112-113 .

⁴ Julien Raynaud, Droit de propriété contre protection de l'environnement, AJDI, 2008, DALLOZ, p.257

⁵ Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, op-cit, p.128

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

المستدامة كأساس معياري لقضاء بيئي، بحيث تم توجيه معيار التنمية المستدامة في اليونان إلى أبعد مما تتصوره طريقة تقدير المصلحة العامة على مستوى قضائي و ذلك لكون:

-التنمية المستدامة تدمج مطلباً مهماً للتخطيط الشامل والمسبق لنشاطات الاقتصادية والإنتاجية، فالأمر مرتبط بشروط التي يضمن من خلالها التنمية المستدامة، فموجب المادة 24 من الدستور عزم مجلس الدولة اليوناني متطلب دراسة الأثر المسبقة التي تعتبر كأداة تسمح للإدارة بتنظيم وبصفة شاملة المعلومات الأيكولوجية والاقتصادية لمشروع

النشاط، وكذلك فهي وسيلة رقابة فعالة في يد القاضي لتقدير ما إذا كانت هذه المنشأة تلبّي متطلبات التنمية المستدامة المعقّنة.

وتجدر الإشارة إلى أن معيار التنمية المستدامة قد أدرج في القانون الدستوري اليوناني معايير دولية وأوروبية لحماية البيئة، مما انعكس ذلك على العديد من اجتهادات القضاء، التي تبنت هذا المفهوم كأساس قانوني في معالجة النزاعات البيئية.

وينطبق ذلك بوجه خاص على ضرورة التنمية المتوازنة في المناطق البيئية الهشة، حيث أصبح مبدأ التنمية المستدامة عاملاً رئيسياً في حماية الموروثات الثقافية باعتبارها جزءاً من الإرث البيئي. كما أن مسألة عدم زيادة الكثافة العمرانية أضحت مقيدة بقاعدة دستورية استنتجها مجلس الدولة اليوناني من أحكام المادة 24 من الدستور، إذ قضى - بأن المشرّع لا يملك سلطة تغيير القواعد البيئية أو العمرانية للإقليم إذا كان ذلك سيؤدي إلى تراجع في مستوى الحماية البيئية، لما يترتب عليه من تدهور ظروف معيشة السكان، من خلال تقليل المساحات الحرة، وضعف التهوية في المناطق السكنية، والحد من التعرض لأشعة الشمس.

ويُظهر ساهم في تعزيز الأثر المستمر لمستوى الحماية الوطنية وفقاً لمعايير فوق وطنية، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الوقاية والاحتياط. وقد هذا النهج كيف أن التنمية المستدامة أصبحت مرجعاً قانونياً ذا تأثير في التفسير الدستوري، حيث لم تعد مجرد مبدأ توجيهي، بل أصبحت التزاماً ملزماً يفرض قيوداً على التشريعات والسياسات العامة، لضمان التوازن بين التنمية وحماية البيئة.¹

كما قضت محكمة التحكيم البلجيكي في المقرر 295/7 فبراير 1995 أنه من مسؤولية المشرّع تحديد ما إذا كان وإلى أي مدى والحاجة إلى حماية البيئة، وتبرير التضحيات المفروضة على الفاعلين الاقتصاديين والسعي إلى تحقيق هدف حماية البيئة. ويمكن أن تبرر استثناءات من مبدأ المساواة فيما يتعلق بالمسائل الضريبية في الحكم 001/70 والصادر أيضاً عن محكمة التحكيم البلجيكية حيث قضت أنه بمجرد إدراج المصالح البيئية أو الفوائد

¹ Olivier Lecucq et Sandrine Maljean-Dubois, op-cit, pp.132-134

عيسى علي

البيئية فان ذلك يعني تجاهل المصالح الأخرى، كما قضت المحكمة الدستورية المساوية أن قانون حماية الطبيعة لا يتطلب التوازن بين المصالح المتنافسة هو قانون مخالف للدستور¹.

اما بالنسبة لفرنسا فان المادة 06 من ميثاق البيئة تعكس الهدف من التنمية المستدامة، في هذا المعنى لا بد أن تكون هناك موازنة لحماية وتحسين البيئة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عرف في قراره 2005-DC 514 في 28 ابريل 2005 بتصرّحه انه كان على السلطة التشريعية التوفيق بين المبادئ، ولكن على المجلس أن يتحقق من واقع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المتعلقة بحماية البيئة².

2.2 المطلب الثاني: فعالية التنظيم المؤسسي للأجهزة القضائية في التصدي للمنازعات البيئية

على الرغم من أن الجهات القضائية قد تناولت المنازعات ذات البعد البيئي في مختلف الدول خاصة تلك التي كرست الحق الدستوري، إلا أن القرارات و الأحكام القضائية لا تزال تتأرجح بين البت المباشر على أساس حماية الحق في البيئة أو أنها تبت في المنازعات و المسائل المطروحة في المادة البيئية بصفة غير مباشرة أي أن الأحكام تكون مسببة بناء على حقوق أخرى كالحق في الصحة أو الحق في الحياة أو غيرها، وهو ما لا يعكس التنفيذ القضائي الفعال للحقوق البيئية الذي ترجوه و تنتظره مختلف فعاليات المجتمع الدولي مواطنين و دول، أن الفعالية القضائية المرجوة قد تتجاوز ذلك من الناحية العملية نحو إعادة التفكير في البناء الهيكلي و المؤسسي للأجهزة القضائية، أي أن مقترح انشاء محاكم بيئية متخصصة قد تتجاوز الأفكار و الآراء الفقهية على الرغم من وجود تيارين مختلفين الأول بنادي بضرورة انشاء المحاكم البيئية المتخصصة و الثاني يذهب الى القول بان هذه الخطوة لا تعدو ان تكون سوى زخم لا لزوم له وانه في حال انشاء هذا النوع من المحاكم فان التحيز الى الحق البيئي سيهدر الحقوق الأخرى

و عليه سننتقل الى التيار المؤيد لإنشاء المحاكم البيئية و نبرز اهم الحجج التي يبنون عليها، في فرع أول و نخصص الفرع الثاني للاتجاه الراض لفكرة انشاء محاكم بيئية.

أولا : المبررات القانونية للمؤيدين لإنشاء محاكم بيئية متخصصة:

حتى و ان سلمنا بان التكريس الدستوري للحق في البيئة يفرض نوعا من الحزم و الفعالية في احترام الحقوق البيئية، غير ان ذلك يبقى منقوصا ما لم تتحرك آلة القضاء المتخصص لفرض رقابة تطبيق القانون و يكون الاختصاص القضائي أكثر فعالية من باب الدراية بالضيء و معرفة جوانبه الظاهرة و خباياه و عليه فان القضاء البيئي المتخصص يمنح :

¹ Bertrand Mathieu, La portée de la charte pour le juge constitutionnel, loc-cit

² Idem.

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

1- المحاكم البيئية المتخصصة تتصدى لتعقيد المشاكل البيئية

تلعب سعة المعرفة ودقتها دورًا حاسمًا في تجاوز الإشكالات الفنية والتقنية المرتبطة بالمنازعات البيئية، وهو ما قد لا يتحقق عند نظر هذه القضايا أمام القضاء العادي أو القضاء الإداري، نظرًا لتعقيدها الفني واحتياجها إلى معارف متخصصة.

وفي هذا السياق، من غير المستغرب أن تتضمن القضايا البيئية مناقشات موسعة ومذكرات وتقارير يقدمها خبراء متخصصون، تشمل أدلة يقدمها الكيميائيون، وعلماء الأحياء، وعلماء الأوبئة وغيرهم من المختصين، بهدف توضيح التأثيرات البيئية المحتملة على المدين المتوسط والبعيد. وهنا يبرز دور القاضي في تفعيل مخرجات هذه التقارير والخبرات الفنية، والاستناد إليها في إصدار الأحكام، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاعتبارات القانونية والبيئية.

ورغم أن اعتماد القضاة على الخبرة الفنية ليس مقصودًا على القضايا البيئية، إلا أن المنازعات البيئية تكتسي- طابعًا خاصًا من التعقيد، نظرًا لتداخل العوامل العلمية والقانونية والاقتصادية في تحديد الأثر البيئي والمسؤولية القانونية الناجمة عنه. وهذا ما يطرح ضرورة إنشاء محاكم بيئية متخصصة، تتوفر على قضاة ذوي تكوين مزدوج في القانون والعلوم البيئية، بما يضمن فهماً أعمق للمسائل المطروحة، ويعزز فعالية القضاء البيئي في حماية الحق في بيئة سليمة.¹

ب- تناغم التشكيلة الخاصة للمحاكم البيئية مع سرعة اتخاذ القرار

مثّلت المحكمة البيئية المتخصصة تجربة رائدة في آليات تسوية المنازعات البيئية، من خلال الجمع بين التقنيات القضائية والإدارية، وإشراك كل من الخبراء البيئيين والقانونيين، إلى جانب الاستعانة بشهادات خبراء من مختلف التخصصات. وكانت هذه التجربة قد انطلقت في ولاية نيو ساوث ويلز عام 1980م، حيث تعد من بين النماذج الرائدة في القضاء البيئي المتخصص.

وقد اعتمدت المحكمة نظامًا مختلطًا يجمع بين الطبيعة القضائية والإدارية، مما منحها طابعًا متخصصًا عزز من شرعيتها، وأسهم في توليد الخبرة والسوابق القضائية اللازمة لتسهيل اتخاذ قرارات أكثر دقة واتساقًا. ووفقًا لتقدير القاضي بول شتاين، فقد مكّنت المحكمة من تحقيق مزايا ملحوظة، أبرزها:

- زيادة فعالية الانتصاف القانوني في القضايا البيئية.
- تحسين الكفاءة في معالجة المنازعات البيئية.
- تعزيز الاتساق في الأحكام والقرارات البيئية.
- تقليل التكاليف وتعزيز الفعالية في صنع القرار.

¹ Tim Hayward, op-cit, p.111

عيسى علي

وفي القضايا ذات الصلة بالمصلحة العامة، غالبًا ما تنتهج المحكمة نهجًا متوازنًا، بحيث لا تصدر أوامر بتحميل التكاليف إلا في الحالات الضرورية، كما أنها لا تقتصر على إصدار أوامر مؤقتة لكبح انتهاكات القانون البيئي، وإنما تعتمد نهجًا أكثر شمولية واستدامة لضمان حماية البيئة وفرض الامتثال القانوني¹ ..

و من جهة أخرى فإن مهمة المحكمة البيئية المتخصصة تتجاوز العدالة المحققة بين الطرفين إلى العدالة الجماعية أو ما يطلق عليه العدالة البيئية، وعلى سبيل المثال تم الترويج في الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد آرهوس من أجل الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية إلى كون انتشار المحاكم البيئية في الدول الأعضاء من المرجح أن تمثل أفضل الممارسات في هذا الشأن، وفي هذا الصدد أشار ماك أوسلان بشأن المحكمة البيئية في إنجلترا أنه مع ولاية واسعة النطاق لهذه الأخيرة من خلال تطوير قراراتها وإصدارها لاجتهادات بيئية تتلاءم مع تحولات العصر— الجديد وإحداث توازن كبير، كما تعتبر أكثر دراية بمخاطر التنمية وحماية البيئة وتوازن الالتزامات والحقوق².

ج- مراعاة المصالح المختلفة وتوفير الخبرة اللازمة

إن فعالية التعامل مع تعقيدات صنع القرار في المسائل البيئية تتطلب التوفيق بين الحماية البيئية والمصالح الأخرى التي تعتبر كذلك ذات صلة بالمصالح العام، والتمكين من المعلومة وإتاحة المشاركة العامة وغيرها من التعقيدات، وهو ما يستدعي ضرورة انشاء هذا النوع من المحاكم المتخصصة في المجال البيئي بالنظر الى الاعترافات المتزايدة بشأن قصور القضاء العادي للتعامل مع تعقيدات هذا النوع من عملية صنع القرار³.

ثانيا : مبررات الاتجاه المعارض لفكرة المحاكم البيئية المتخصصة :

يركز انصار هذا الخيار أو التوجه على ما يمكن ان يسجل في أروقة المحاكم البيئية المتخصصة في حال انشائها و يركزون على الأخطاء المفترضة في حال وقوعها : بما في ذلك كفاءات تشكيّلها و نظام جلساتها

أ- تغليب الحق البيئي على الحقوق الأخرى:

هناك جانب من الفقه يعزو هذا الأمر إلى تحيز القاضي البيئي لصالح الحق البيئي على حساب الحقوق الأخرى، مما قد يثير تساؤلات حول مدى حياده في القضايا المطروحة أمامه. فمن المبدأ العام، يتعين على القاضي أن يكون محايدًا تمامًا أثناء نظر القضايا، إلا أن بعض الفقهاء يرون أن القاضي البيئي قد يميل بشكل غير مباشر إلى تغليب حماية البيئة عند تعارضها مع اعتبارات أخرى، مثل المتطلبات التجارية.

فعلى سبيل المثال، عند ارتباط المسألة بالمصالح الاقتصادية أو التجارية، قد يجد القاضي نفسه في موقف مقارنة بين القانون التجاري، الذي يقوم على دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وبين القوانين البيئية التي

¹ Ibid,p.111-112

² Ibid,p.113

³ Ibid,p.113

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

تفرض قيودًا لحماية الموارد الطبيعية. وهذا التضارب قد يخلق انطباقًا بوجود تحيز لصالح القضايا البيئية، خاصة وأن القاضي البيئي يمتلك خلفية بيئية متخصصة تجعله أكثر وعيًا بمخاطر التدهور البيئي وأهمية تبني تدابير استباقية لحمايته.

وبالنظر إلى أن القضايا البيئية غالبًا ما تنطوي على تضارب المصالح بين القطاعين البيئي والتجاري، فإنه يتعين على المحكمة البيئية الاجتهاد في تحقيق توازن دقيق بين هذه المصالح، من خلال الحصول على آراء مفصلة وممدقة بشأن المشكلات والخيارات المتاحة، وعدم الاكتفاء بمجرد الفصل القانوني التقليدي بين الأطراف المتنازعة. لذا، فإن التحدي الأساسي يكمن في كيفية تحقيق الإنصاف والتوازن بين حماية البيئة وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية دون الإخلال بأي منها.¹

ب- المحاكم البيئية المتخصصة زخم لا لزوم منه:

يطرح الإشكال في هذا الصدد حول مدى شرعية مراقبة القرارات البيئية من قبل المحاكم البيئية المتخصصة، ففي الواقع نشأ جزء من الزخم نحو إنشاء هذه الأخيرة خاصة في أوروبا التي كانت مجرد تعبير عن المخاوف المرتبطة بمدي الملائمة الدستورية في الممارسة العملية وكذا المخاوف حول الفصل بين السلطات في الدولة، وذلك بتسليط الضوء على قضية براين ضد المملكة المتحدة البريطانية المطروحة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حيث تم اعتبار المسائل التي أثارها تلك القضية معقدة جدا ولم تتمكن المحكمة من حلها بالكامل، وذلك نظرا لأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان محكمة حيادية منشأة بموجب القانون طبقا لنص المادة 06 من الاتفاقية، ليس هذا فحسب في السويد التي سبق لها أن وصفت الحالات البيئية بالخطيرة لتبرير تهيئة محكمة بيئية في عام 1999م،²

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)؛
أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور).

خاتمة:

ترتب عن الاعتراف بالحق في البيئة كمقاربة جديدة اندماج بقية المقاربات التي تشير الى العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة ذلك أن الحق في البيئة حقل لحقوق الإنسان كنتيجة مترتبة عن تكريسها دستوريا، وبالتالي تحور المقاربة القائمة على كون البيئة الصحية كشرط لحماية حقوق الإنسان الأساسية والذي يتصل أساسا بالحقوق الموضوعية لمنظومة حقوق الإنسان ،

و بنا عليه يتحول الحديث الى البحث في مدى حصول الحق في البيئة على الأولوية في موازنته مع المصالح الاقتصادية أي أن تفوق الحق في البيئة ليس مطلقا ، بل ان للإرادة السياسية دور مهم و فعال في

¹ Tim Hayward, op-cit, p.114-115

² Tim Hayward ,Ibid, p.124.

عيسى علي

تكريس فعالية الحق في البيئة واقعيًا والتي قد تكون مدفوعة بالوعي الأيكولوجي الذي يتحقق لدى شعوب الدول بعدد من الوسائل كالتربية والتعليم البيئي والأخلاق البيئية، الأمر الذي يعكس ضرورة التكريس الدستوري للحق في بيئة صحية هذا التكريس حتماً يستنبثق عنه جملة من المظاهر القانونية والقضائية فالتكريس هو مظهر من مظاهر فكرة ملموسة لدسترة متعلقة بالكرامة الإنسانية مع تطوير الانصاف و العدالة بين الأجيال من خلال أشكال المؤسسات التي تم إنشائها في كل من فرنسا وفلندا وبلجيكا، هذه المؤسسة هي لحماية مصالح الأجيال القادمة لتأكيد الدخول في مرحلة سياسية جديدة والتحول نحو السلطة السياسية المفتوحة والعبارة للأجيال القادمة والعدالة بيئياً، أما بالنسبة لدولة كالجائز فان الأجيال القادمة كصاحبة حق في البيئة أو بالأحرى كصاحبة حق في الموارد الطبيعية والمكرسة في وقت متأخر بموجب دستور 2016 و تعديل 2020 لا تزال بحاجة الى هيكلة و تنظيم مؤسسات فاعلة وإرادة سياسية كافية و التي بدأت ملامحها تظهر واقعيًا من خلال تضمين جملة من القوانين مبدأ حماية البيئة بمختلف عناصرها تطبيقاً للمبادئ المنصوص عليها في الدستور و مثالها قانون الاستئثار 18/22 و القانون 12/23 و المرسوم الرئاسي 247/15 المتعلقين بالصفقات العمومية في الجزائر وهو المجال الأكثر اتصالاً بالبيئة الطبيعية ، ناهيك عن القوانين السابقة كقانون البيئة 10/03 و القانون 01/19 المتعلق بتسيير النفايات ، غير ان هذا كله يبقى غر كاف في الوقت الذي لا تزال فيه مسألة التقاضي البيئة تفتقر الى الاليات القضائية التي تمكن من تحقيق الانصاف و العدالة البيئية مقارنة بالتطورات التي عرفتها كل من القضاء الإداري و القضاء التجاري في الآونة الأخيرة .

وكما رأينا فان الفاعلية التي صاحبت التكريس الدستوري للحق في البيئة لم تعد كافية في غياب القضاء البيئي المتخصص ، ليس على المستوى الوطني و حسب بل و حتى على المستوى الدولي ، فلقد كثرت النداءات بضرورة انشاء محكمة دولية بيئية متخصصة لتفرض مبدأ احترام القانون الدولي البيئي و تسهر على حسن تطبيقه ، بالقدر الذي نحن فيه الى تعميم مقترح انشاء محاكم بيئية متخصصة على المستوى الوطني للنهوض بالحماية القانونية البيئية على المستوى العملي و اعمالاً للعدالة بين الأجيال ذلك ان حماية الحقوق البيئية للأجيال القادمة ترتبط بفعالية القانون البيئي الذي لا زال بحاجة الى قضاء فعال ومتخصص.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً : الدساتير

1 -دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

2 -الدستور التركي 2017 متوفر عبر الرابط

<https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey>

3 -الدستور الاسباني

www.constituteproject.org/constitution/Spain_2011?lang=ar

العدالة البيئية بين الالتزامات الدستورية والتطبيقات القضائية

4-الدستور الكندي المعدل عام 2011

www.constituteproject.org/constitution/Canada_2011?lang=ar

5 -الدستور الأمريكي

www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992?lang=ar

6 -دستور الأكوادور

www.constituteproject.org/constitution/Ecuador_2015?lang=ar

7 -الدستور البلجيكي

www.constituteproject.org/constitution/Belgium_2014?lang=ar

8 -دستور جنوب افريقيا

www.constituteproject.org/constitution/South_Africa_2012?lang=ar

9 -دستور البرازيل

[constitutionnet.org/sites/default/files/5-](http://constitutionnet.org/sites/default/files/5-constitution_of_brazil_1988_with_amendments_through_2005.pdf)

[constitution_of_brazil_1988_with_amendments_through_2005.pdf](http://constitutionnet.org/sites/default/files/5-constitution_of_brazil_1988_with_amendments_through_2005.pdf)

10 -الدستور الهولندي

www.constituteproject.org/constitution/Netherlands_2008?lang=ar

11 -الدستور الفرنسي

www.constituteproject.org/constitution/France_2008?lang=ar

12 -الدستور اليوناني

www.constituteproject.org/constitution/Greece_2008

13 -الدستور النمساوي

www.constituteproject.org/constitution/Austria_2013?lang=ar

ثانيا : مراجع باللغة العربية

1 -عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر. والتوزيع، عمان، الأردن 2012

2 -وليد محمد الشناوي الحماية الدستورية للحقوق البيئية ، دراسة مقارنة ، دار الفكر و القانون، مصر 2013

3 -يزيد عبد القادر ، مبدأ دسترة الحق في بيئة سليمة ، رسالة دكتوراه في القانون ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، 2021.

4 -شايب نسرين ، دسترة الحق في البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، 2017

5 - شريحة أحمد العليوي ، حق الانسان في بيئة سليمة في النظام الدستوري البحريني ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، سلسلة دراسات 2017.

ثالثا : مراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Barrue Hill , Steve Wolford Nicholas Targ ,human rights and environment : asvnoasis and some predictions institute nacional de ecologia , institute nacional de ecologia www.ineec . gole.mx/
- 2- Christel Cournile et Catherine Calard-Fabregoule, Changements environnementaux globaux et droits de l’homme, bruylant , France 2012.
- 3- David R.boyd, The Environmental Rights Revelation , A Global Study of Constitution, Human Rights, And the Environmental, Canadian First Edition 2012
- 4- David R –boyd , The Right to a healthy Environment Revitalizing Canada’s Constitution , UBC , press -Vancouver – Toranto , 2012 , [http: // www. ubcpres. ca/ books/ pdf/ chapters/ 2012/ The Right To A Healthy Environment, pdf].
- 5- Davide suzuki, De l’importance d’une reconnaissance constitutionnelle du droit à un environnement sain , Sommaire : David R-Boyd, Liver Blanc n°1, Traduit de l’anglais par constance Roy, 2013. [http:// www. davidsuzuki. org/fr/publications / FDS_LIVRE_ BLANC_1_2014_27AOUT.pdf].
- 6- Michel Prieur, Vers un droit de l’environnement renouvele, www.conseil-constitutionnel.fr › ... › Cahier n° 15, 13.05.2015
- 7-Tim Mayward, Constitutional environmental rights, Oxford, 2005.